التحولات البنيوية في السياسية الصينية

الدكتور وليد عبد الحي
أستاذ بقسم العلوم السياسية ،
كلية الآداب - جامعة اليرموك

مقدمة :

في الحوار الذي دار بين قطبي التراث الصيني القديم كونفوشيوس من جهة ولاوتسي (صاحب الطاو) من جهة ثانية قال لاوتسي : اسمع ، مثلما يعمي القش عبد من الناس فلا يبصرون الطريق ، ومثلما تقلق لسعات الناموس الإنسان فتحرمه من النوم ، فان حديثك عن الفضيلة والواجب تجاه الآخرين يكاد أن يدفعني الى الجنون تقريباً ... سيدي دع العالم بسيطاً كما هو[1] .

ان القراءة المتأنية لمعطيات السلوك السياسي الصيني تدل على تحول جوهري ولكنه متأن «وتدريجي كما أنه - وللتاريخ - سابق على البيرسترويكا ، السوفياتية ، وقد يترتب على هذا التحول قدر غير هين من التغير في خريطة العلاقات الدولية من جهة والبنية الداخلية الصينية من جهة أخرى .

ان تحري جذور واحتمالات التحول العميق في التوجهات السياسية الصينية يستدعي الاطلال على التحولات الداخلية والاقليمية والدولية وتفاعلاتها الصينية .

أولاً : التحولات الداخلية - من نخبة التحرير الى نخبة التحديث :

يمكن اعتبار اختفاء الزعيم الصيني ماوتسي تونغ ومجموعة الأربعة «أو عصابة الأربعة كما تسميها الأدبيات الصينية» في أواخر السبعينات ، العلامة الفارقة على التغيرات في بنية السلطة الصينية .

وقد اتسمت عملية التغيير في أشخاص السلطة خلال الفترة 1976 – 1978 بشكل يتساوى مع حجم التغيرات التي حدثت خلال الثورة الثقافية (مع ملاحظة ان هذه التغيرات لم تحظ بقدر من الاهتمام في الاعلام الغربي كما حدث خلال الثورة الثقافية لسبب أساسي في تقديري وهو أن التغييرات الأخيرة تستجيب بقدر ما للتوجهات السياسية الغربية) .

أما التحول الثاني : والذي ترك بصماته على البنية السياسية الصينية وتوجهاتها فتبرز بشكل جلي في برنامج التحديثات الأربعة التي تصورها الزعيم الصيني دنغ هياو بنغ عام 1978 ، والتي يمكن مقارنتها (من حيث المضمون والتوجه) بإصلاحات ميجي اليابانية في نهاية القرن التاسع عشر .

ولكي ندلل على التحولات البنيوية في هيكل وأشخاص السلطة بعد وفاة ماوتسي تونغ ، فاننا نتوقف عند ثلاث خصائص للتحول من نخبة التحرير الى نخبة التحديث .

أ – احلال الأجيال : من بين صفات النخبة الحاكمة في الصين حتى أواخر السبعينات هي السيطرة شبه الكاملة لذوي الأعمار الطويلة أو فئة كبار السن ، غير أن اختفاء ماوتسي تونغ أتاح المجال لقوى التجديد لضخ دماء شابة في هياكل الحزب ومؤسسات الدولة .

وللتدليل على هذا التحول نشير الى أنه بدأ منذ 1978 – 1990 ، بحيث انخفض معدل العمر خلال 12 عاما ما يساوي 19 سنة في أعمار النخبة الحاكمة (لاحظ الجدول)[2] .

السنة	معدل العمر/سنة	عدد السنوات التي انخفض منها المعدل
1978	69	0
1982	63	6
1988	57	6
1990	50	7

التحول في معدلات أعمار النخبة الحاكمة في الصين

ان الجدول السابق يدل على أن معظم القيادات أصبحت من ذوي الأعمار الشابة ، وبالتالي فهي تنتمي لإطار تاريخي مختلف عن الجيل السابق الذي تختلف ذاكرته التاريخية عن الجيل الجديد ، فأغلبية هؤلاء من لم يشاركوا في «مسيرة الألف ميل» أو الثورة ، وبالتالي يمكن اعتبار بداية تبلور وعيهم السياسي خلال الثورة الثقافية في الستينات من هذا القرن .

أما المشكل الآخر للإحلال ، فيتمثل في الانسحاب من الساحة السياسية لعدد غير مكيل من القيادات العليا أو أصحاب صنع القرار . فخلال الفترة المذكورة اختفى عن المكتب السياسي عشر قيادات ، فاذا علمنا أن عدد أعضائه هو 22 عضواً (اضافة لعضوين احتياطين) ، فان ذلك يعني أن نسبة التغيير تصل الى حوالي 45٪ من عدد أعضاء المكتب[3] .

أما اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الحاكم ، فان التغيير طالها ولو بنسبة أقل من المكتب السياسي حيث بلغ التغيير فيها حوالي 35٪ من الأعضاء[4] .

ان التحولات في معدلات أعمار النخبة الحاكمة (سواء متمثلون في الأمناء الإقليميين للحزب الشيوعي أو اللجنة المركزية أو المكتب السياسي) يمثل في تقديرنا دلالة هامة على التحول الذهني الذي سيرتبط بذلك .

ب - إعادة الإعتبار للقيادات التي أبعدتها الثورة الثقافية - من المعروف أن الثورة الثقافية سعت - وبنجاح جزئي ومكلف - الى زعزعة كل القيم والمظاهر البرجوازية في المجتمع الصيني ومحاولة إحلال قيم جماعية واشتراكية بدلاً منها ، وقد شملت عملية الإحلال عدداً من القيادات التي تمثل القيم «البرجوازية» من المنظور السائد حينها ، وتدل الإحصاءات المتوفرة أن المرحلة الجديدة تعرف إعادة لقيادات طردتها الثورة الثقافية أو استبعاد لقيادات نصبتها تلك الثورة .

وتدل نسب القيادات التي نصبت خلال الثورة الثقافية وجرى استبعادها على هذه الظاهرة . فقد تراجعت هذه النسبة من 52٪ عام 1983 الى 27٪ الى 15 عام 1986 . وهو ما يعني قيادات توجه معاكس للقيادات التي كانت قائمة حتى وفاة ماوتسي تونغ عام 1976[5] .

ويكفي في هذا السياق الإشارة الى أن واضع برنامج التحديثات الأربعة كان من بين الذين دخلوا منطقة الظلال خلال الثورة الثقافية ووصف بانه «رقم 2» في الدعوة للطريق الرأسمالي ، بينما «تشين بون» الذي دعا لانفتاح اقتصادي منذ منتصف الخمسينات وجد في التحديثات الأربعة المجال لتدعيم أفكاره حول إقتصاديات السوق وفتح المجال للاستثمارات الأجنبية .

جـ - زيادة نسبة التكنوقراط في النخبة الحاكمة : ففي حين طغى على تركيبه النخبة المسمة الايديولوجية ، إذ أن نسبة عالية من النخبة هم من الذين خرجتهم آلة الحزب ، إلا أن نسبة التكنوقراط عرفت تزايداً في مراحل الثانينات ، فقد كانت نسبتهم 22٪ عام 1978 ، وارتفعت النسبة الى 36٪ عام 1983 ثم الى 52٪ عام 1988 لتصل الى 61٪ عام 1990[6] .

ومن المعروف أن التكنوقراط أميل للنزعة البرغماتية في معالجة الموضوعات التي تواجه المجتمع من الحزبيين المحترفين الأكثر إعتناء بالايديولوجيا والمثل السياسية .

إذن يمكن تلخيص المعطيات السابقة لتوصيف النخبة الحاكمة في الصين حالياً بما يلي :

أ - قيادات شابة لا تحمل رومانسيا الثورة وقصة نجاحها .

ب - قيادات ما بعد الثورة الثقافية .

جـ - قيادات ذات نزعة براغماتية .

ثانياً : برنامج التحديث الأربعة : يمكن تعريف برنامج التحديثات الأربعة بأنه «بيرسترويكا» صينية . فبعد وفاة ماوتسي تونغ شعرت القيادة الصينية بضرورة إدخال إصلاحات واسعة على البناء السياسي والاقتصادي الصيني ، غير أن المناقشات داخل الدوائر الصينية دلت على توجهات ثلاثة :

1 - اتجاه يرى ضرورة البدء بالاصلاح السياسي وتأجيل الاصلاح الاقتصادي ، ورأى هذا التيار أن ذلك يساعد على ضبط الاصلاح الاقتصادي بعد أن يكون الاصلاح السياسي قد استقر .

2 - اتجاه يرى العكس من ذلك . ان الاصلاح الاقتصادي هو الأولى ، إذا أن السلطة السياسية القائمة فعلاً تتحكم في مقاليد الأمور مما يسهل عليها الاقدام على تغييرات جذرية في الجانب الاقتصادي أولاً .

د - اتجاه يرى القيام بالاصلاحات في الميدان السياسي والاقتصادي معاً ، على أساس أن تأخير احدهما سيؤدي بعرقلة تطور الآخر ، فالبدء بالاصلاح السياسي قد يواجه من قبل القطاع الاقتصادي بالاضطراب نتيجة المخاوف من عدم الاستقرار . كما أن البدء بالاصلاح السياسي سيخلف المخاوف في الدوائر الحزبية من أن يطالها التغيير بعد اكمال الاصلاحات الاقتصادية فتعمل على عرقلتها .

ويبدو أن التيار الثاني كان هو الأقوى مع ادخال اصلاحات سياسية ضيقة وفي اطار الحزب الشيوعي (وتمثل التضييق في عدم السماح لظهور أحزاب أخرى فاعلة ، وتقييد نشاطات المعارضة .

وقد تمثلت عملية الاصلاح الاقتصادي بشكل أساسي في برنامج التحديثات الأربعة الذي وضعه بنغ ، والذي يمكن تحديد أبرز ملاحظة في الآتي :

1 – اعادة النظر في آليات الاقتصاد الاشتراكي يجعله أكثر مرونة وأكثر استجابة لمتطلبات التحولات الداخلية والخارجية .

2 – اعادة النظر في أولويات التحديث بجعل الزراعة أولاً ثم الصناعة ثانياً ، ثم البحث والتطوير في المركز الثالث ليكون قطاع الدفاع في المجال الرابع والأخير .

3 – اعادة هيكلة قطاعات الإنتاج ، فقد أقر الحزب عام 1980 نظام المسؤولية العائلية والذي يقضي بتحويل المزارع الجماعية الى حيازات عائلية (94٪ للفلاحين) والسماح بمشروعات خاصة بحيث أصبح لـ 13٪ من الأسر مشروعات خاصة في الزراعة والصناعة والخدمات[7] .

4 – الاصلاحات الحضرية ، وتم إقرارها عام 1984 وتقوم على لامركزية تسيير لمشروعات العامة (خاصة فيما يتعلق بسياسات الأسعار والعمالة الكاملة) ، وفتح المجال أمام بناء مشروعات مشتركة مع الاستثمارات الأجنبية أو السماح لها بإقامة مشروعات خاصة بها لوحدها .

5 – منح المؤسسات الادارية درجة إستقلال نسبي عن الحزب (حوالي 40 مليون عضو) .

6 – تسهيل قنوات التجارة الخارجية بتخفيض الرسوم الجمركية (بلغت عام 1993 ما مجموعة 2898 سلعة) وتوحيد أسعار الصرف واصدار قانون التجارة الخارجي .

7 – السعي للانضمام الى الهيئات التجارية والمالية الدولية ، حيث جرى لانضمام للصندوق والبنك الدوليين وتسعى للانضمام الى منظمة التجارة العالمية التي حلت محل إتفاقية «الڤات» عام 1994 .

ولا ريب لدينا ، أن ترتيب التحديثات الأربعة يدل على نمط التوجه العام ، حيث الزراعة أولاً والدفاع أخيراً مما يعني التركيز على توجهات سليمة واستعداد للمقايضة وتبادل المنافع ، وهو التفكير الذي عبرت عنه نائبة رئيسة التخطيط الصينية «عام يانكو» حيث تقول «ان العالم يتحول حالياً نحو الحوار والتنمية ، وهو أمر علينا ان نواجهه بسياسات الانفتاح»[8] .

ثالثاً : آثار برنامج التحديثات الأربعة على التنمية الصينية ، لكي ندرك آثار البرنامج ميدانياً ، نتوقف عند أبرز آثاره في الميادين الرئيسية التي يتضمنها[9] .

أ – الزراعة : تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 11٪ من إجمالي المساحة ، إلا أن انتاجية الهكتار في الصين تأتي في المرتبة الثالثة بعد اليابان والولايات المتحدة ، وقد ارتفع معدل دخل الفرد الصيني في القطاع الزراعي (حوالي 800 مليون نسبة) خلال الفترة 1978 – 1992 بحوالي 120٪ وبنمو اقتصادي إجمالي يتراوح بحوالي 8٪ خلال الفترة

1982 – 1987 و12٪ من 1987 – 1992 . وتمثل الزراعة أهمية خاصة لأنها تقدم 30٪ من إجمالي الناتج القومي وتمتص حوالي 70٪ من السكان (ولعل ذلك يشكل عقدة لبرنامج التحديثات ، فالولايات المتحدة مثلاً تزرع 400 مليون هكتار لشعب يبلغ 252 مليون نسمة بينما تزرع الصين 250 مليون هكتار لحوالي 1,2 مليار نسمة) .

وقد تحولت الصين منذ عام 1986 الى دولة مصدرة للمواد الغذائية (رغم ان ذلك ينعكس على مستوى حياة الفرد الصيني الذي يتناول أقل من 65٪ من كمية المتغيرات الحرارية التي يتناولها الأمريكي) .

وتدل الاحصاءات المتوفرة ان الصين رفعت انتاجية الحبوب من 1975 – 1985 بما يصل الى مئة مليون طن ، كما أن الانتاج الزراعي ارتفع خلال المدة 1979 – 1982 ، نسبة 70٪ وبحوالي نفس النسبة للسنوات العشر التالية .

ب – الصناعة : يشير معدل النمو الاقتصادي الى نشاط واضح في هذا المجال بحيث لم يهبط عن مستوى 8٪ في معظم السنوات ، ويدعم ذلك بنسبة إدخار عالية تصل الى حوالي 30٪ .

وتدل مؤشرات التجارة الخارجية للصين على تطور ملحوظ وذو دلالات سياسية هامة ، فقد إرتفع نصيب التجارة الخارجية الصينية من إجمالي الناتج القومي من 10٪ عام 1978 الى 31٪ عام 1992 ، وهو ما يعني ارتفاع نصيب الصين في التجارة العالمية من 75٪ عام 1978 الى 2,5٪ عام 1992 ، وبالتالي التقدم من المركز 32 الى المركز 11 في التجارة الدولية ، وتدل الاحصاءات المتوفرة على هذا التطور كما يتضح في الجدول التالي :

السنة	قيمة التجارة الخارجية للصين (بالمليار دولار)
1978	24,5
1993	195,8
1994	241,3
2000 (التخطيط المستقبلي)	400 (الرقم الذي تتضمنه الخطط الصينية)

وتقوم الصين بتصنيع 40٪ من الواردات المعفاة من الرسوم ، وفي حالة انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية (تحتاج لموافقة ثلثي الأعضاء ، وقد تعثرت في مطلع عام 1995 في الانضمام)

ستتدعم اندفاعة التجارة الخارجية الصينية لاسيا إذا علمنا أن صادرات الصين عام 1978 كانت تتشكل بنسبة 50٪ من المواد الخام ، بينما تتشكل عام 1993 من 80٪ من المواد المصنعة (مع ملاحظة أن نسبة هامة من هذه المواد المصنعة ناتج عن استثمارات أجنبية) .

ويدل الميزان التجاري الصيني على تذبذب في مدى العجز والفائض ، فقد سجل عجزاً خلال السنوات 1982 ، 1983 ، 1990 ، 1991 ، 1992 ، وسجل فائضاً بسيطاً أو متوازناً خلال الأعوام 1984 ، 1989 ، 1992 .

أما الاستثمارات الأجنبية ، فقد حدثت فيها نقلة كبيرة نتيجة للتوجه نحو اللامركزية في التجارة وافساح المجال أمام الشركات الحكومية للتعاون مع الشركات الدولية ، ويتضح ذلك في العدد المتزايد للشركات الحكومية التي تقيم علاقات مع الشركات الخارجية ، ففي عام 1978 (بداية برنامج التحديثات الأربعة) كان في الصين 12 شركة تحتكر التجارة الخارجية ، وارتفع العدد عام 1993 الى ما مجموعة 3600 شركة مما نتج عند تدفق كبير للاستثمارات الأجنبية ، فقد زاد عدد المشروعات التي يجري تنفيذها أو جرى التعاقد عليها مع شركات أجنبية بـ 174000 مشروع قياساً تعددها عام 1978 وبقيمة مالية تصل الى 221,9 مليار دولار بدأ العمل بـ 50٪ منها عام 1994 .

ونبين أهمية هذه الاستثمارات الأجنبية بمجرد القاء نظرة على مساهمتها في حركة التجارة الصينية فهي تساهم بنسبة 27,5٪ من الصادرات الصينية و40٪ من الواردات ، أي أنها تساهم بنسبة 667,5٪ من إجمالي حركة التجارة الخارجية للصين ، ويتوقع البنك الدولي أن يكون 50٪ من الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية متركزاً في الصين وحدها .

رابعاً : البحث العلمي : بدأت الصين بالعمل الجاد على تحسين مستوى التعليم فيها والحد من الأمية منذ انطلاقة الثورة الصينية وقد كانت نسبة الأمية في الصين عام 1952 حوالي 60٪ ، وأصبحت في حدود 12٪ عام 1985 .

وتشير الدراسات القليلة المتوفرة عن نشاطات البحث العلمي في الصين تركيزهم على بعض القطاعات وتحقيق بعض النجاحات فيها مثل تكنولوجيا الليزر ، التكنولوجيا الطبية لاسيا الإخصاب الحيواني ، تطوير التلفزيون ثنائي اللغة ، وتشير التقارير الأمريكية بشكل خاص ان مستويات الفيزياء والكيمياء في الصين من المستويات المتقدمة عالمياً .

ويعمل في الصين في المجالات الفنية والعلمية (باحثون ، ومهندسون ...الخ) حوالي مليون

ومئة ألف فرد ، وتخصص الدولة حوالي 2,1٪ من الدخل للبحث العلمي الذي قد يتعزز بعد عودة هونغ كونغ للسيادة الصينية عام 1997 .

خامساً : الدفاع : وضع برنامج التحديثات الأربعة المجال الدفاعي في نهاية المجالات المستهدفة من البرنامج نتيجة على ما يبدو لادراك متقدم وسابق لخط التحولات والتوجهات في بنية النظام الدولي .

وتدل ميزانية الدفاع الصيني على هذا التوجه ، فقد انخفضت ميزانية الدفاع من 17,4٪ عام 1971 . لكن الصين مازالت تعتبر تجارة الأسلحة (بغض النظر عن الطرف المشتري ، وهو تحول سياسي هام) واحدة من الميادين التي تسعى لتعزيز موقعها فيه ، وبقدر نصيب الصين من المبيعات العسكرية في الأسواق الدولية بحوالي 4,2٪ مع أواخر 1992 ، وتحتل المركز السابع في هذا المجال دولياً .

ان العرض السابق للتحولات الناتجة عن تنفيذ (واستمرار) برنامج التحديثات الأربعة ، يدل على تحولات بنيوية داخلية ستنعكس بشكل أو آخر على التوجهات الخارجية للسياسة الصينية .

ويبدو أن تفكيك حالة العزلة والخروج من وراء «السور العظيم» بدأ بفتح الأبواب للأجانب ، الأمر الذي أدى الى ارتفاع نسبة الأجانب الذين زاروا الصين في عام 1992 يزيد بنسبة 65٪ عن عام 1978 .

وتحدد بانكو في دراسة لها عن التصور الصيني للعلاقات الدولية بعدين مركزيين لهذه العلاقات :

1 – الحوار الذي تفسره بأنه «التوجه نحو السبل السلمية لتسوية المنازعات والحوار بين الثقافات والأديان» .

2 – التنمية : أي التوجه نحو «تحسين فرص الحياة والرفاه للافراد» .

ويبدو من بعض المؤشرات ، أن الصين تسعى لتطبيق هذين البعدين قدر الإمكان ، وهو ما يتضح في الآتي :

1 – الحرص الصيني على لجم أية تواترات في علاقاتها مع بريطانيا لضمان عودة «آمنة» لاقليم هونغ كونغ عام 1997 للصين .

2 – حرص الصين على استمرار علاقاتها التجارية مع الولايات المتحدة على أساس الدولة الأولى بالرعاية (وهو استمرار لتقاليد دبلوماسية البنغ بونغ التي بدأت في السبعينات) ، ففي

الصين حالياً حوالي 2000 شركة أمريكية ، ويبلغ نصيب الولايات المتحدة في تجارة الصين الخارجية 17٪ ، ويقدر الأمريكيون أن «إلغاء» الوضعية التفضيلية للصين سيكلفهم 14 مليار دولار لتعويض السلع الصينية الرخيصة (رغم إدراكهم بأن تقليد الصناعة الأمريكية من قبل المنتجين الصينيين يكلف الولايات المتحدة حوالي 800 مليون دولار سنوياً) .

3 – حرص الصين على الالتزام باتفاقية 1978 مع اليابان وتعزيز التوجه نحو أسواق مشتركة لاسيما ان اليابان تحتل المركز الأول في تجارة الصين الخارجية (ورغم وقوع حربين بين البلدين عام 1894 ، 1931 ، إلا أن مشاعر الشعبين ليست حادة تجاه بعضها ، وربما للثقافة المشتركة في بعض الجوانب أثر في ذلك) .

4 – الانكفاء الصيني في مجال توسيع المجال الحيوي سواء في كنبوجيا أو الامتداد الاقليمي نحو تايوان ، وتخفيف توتر علاقاتها مع فيتنام .

5 – التركيز بشكل كبير على الارتباط بالفعاليات الاقتصادية في آسيا ومنطقة المحيط الهادي .

6 – معالجة قضية الأقليات (لاسيما مشكلة التبت) بقدر كبير من المرونة مع الأخذ في الاعتبار أن نسبة الأقليات في المجتمع الصيني ضئيلة قياساً لإجمالي السكان إذ تتراوح نسبتها في حدود 6٪ فقط .

ان المعطيات السابقة ، تدل على أن البنية الداخلية للمجتمع الصيني تجري إعادة تشكيلها بشكل يتوافق مع التحولات الدولية التالية على إنهيار المنظومة الاشتراكية ، وتنامي دور العامل الاقتصادي على الحساب السياسي والايديولوجي ، وزيادة موجة الديمقراطية وحقوق الإنسان في معظم الدول الشمولية ..الخ لاسيما مع إدراك الصينيين .

أ – إنخفاض معدل دخل الفرد قياساً للدول الصناعية (300 دولار تقريباً) .

ب – تختلف القاعدة التكنولوجية .

جـ – الزيادة السكانية المذهلة (حوالي 16 مليون سنوياً) .

د – إشكالية التوفيق بين ليبرالية إقتصادية من جهة وشمولية سياسية تغذيها قيم الانضباط الكونفوشي .

سادساً : تعامل الصين مع النزاعات الاقليمية : من المعلوم أن «حزب الأفعى في كل مكان من جسمها» كما كان يرى ماوتسي تونغ ، كانت تعني دعم القوى الثورية في مختلف المناطق لضرب الامبريالية تمهيداً لانهيارها .

غير أن التحولات السابقة في البنية السياسية (الأجيال ، والتوجهات البراغماتية) الى جانب «إقتصاد السوق الاشتراكي» كما تسمى لدى الصينيين حالياً ، يدفع للاعتقاد بتنامي التحول من المساندة لتوجهات معينة في مختلف المناطق الى «استثمار» أوضاع مواتية .

ولعل نمط التعامل الصيني مع الصراع العربي الصهيوني مؤشر على التحول من النظر الى الصراع من منظور عربي الى النظر إليه «بمنظور مستقبل» يتجسد في التحول نحو علاقات تتنامى مع اسرائيل (تعاون في مجالات التكنولوجية العسكرية ، الثقافة ، السياحة ..الخ) .

الخلاصة : يمكن تلخيص ما سبق في الآتي :

1 – تغير نوعي في بنية القيادة السياسية باتجاه التيار البراغماتي الذي نعتقد بأنه سيتعزز .

2 – تحقيق تطور إقتصادي واضح سيغزي على الاستمرار في هذا الاتجاه مما يؤدي في النهاية الى خلخلة المكانة السياسية للحزب الشيوعي .

3 – الانخراط المتزايد في سياسات تقليدية مبنية على المصلحة الذاتية .

يقول تونفوشيوس «ان العلاقة بين الأقوياء والضعفاء تشبه تلك التي بين الريح والعشب ، على العشب أن ينحني كلما عصفت به الريح .. انه انحناء للقوة لا للفضيلة» .

قائمة المراجع

(1) Robert O. BALLON, (ed) The Portable World Bible, Penguin Books, 1972. p. 561-562.

(2) David S.G GOODMAN. China. The Transition To The Post-Revolutionary Era, Third World Quarterly, Vol. 10. N°1 Jan 1988, p. 115

(3) David S.G GOODMAN. The National CCP Conference of Sp, 1985, The China Quarterly (105), March 1986. p. 123.

(4) Ibid.

(5) W de B. MILLS, Leadership Change in China's Provinces, Problems of Communism, 34 (3) 1985. p. 24.

(6) Ibid

(7) JIANXIU, The Reform of The Planing Structure in China, Futures Research Quarterly, Vol 5, N° 2, Summer 1989, p. 66.

(8) Ibid.

(9) تم تجميع هذه الأرقام من المراجع التالية :

– صحيفة الرأي – الأردنية 1994/10/3

D.J SOLINGER. Economic Reform Via Reformulation in China, Asian Survy (21) 1988, p. 947

International Affaires, N° 3. Vol 170. July 1994.